

Distr.: General
5 November 2013
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لهنغاريا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم رسالة موجهة من ممثل الائتلاف الوطني لقوى الثورة
والمعارضة السورية بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ تمهيدا للإحاطة المقرر أن يقدمها
المنسق الخاص للبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة إلى مجلس
الأمن في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) تشابا كوروشي
السفير



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لهنغاريا لدى الأمم المتحدة

نيابة عن شعب سوريا والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، أتشرف بأن أشير إلى الإحاطة المقرر أن يقدمها لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المنسق الخاص للبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة يوم الثلاثاء ٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

فقبل فترة تزيد قليلا عن شهرين، أي في يوم ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣، شن نظام الأسد سلسلة من الهجمات الواسعة النطاق بالأسلحة الكيميائية على مواطني الغوطة الشرقية في دمشق. وقد أدت هذه الهجمات إلى مقتل أزيد من ١٤٠٠ شخص، أكثر من ٤٠٠ منهم كانوا أطفالا.

وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قدم الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن التقرير المتعلق بالاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في منطقة الغوطة بدمشق يوم ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣ (A/67/997-S/2013/553). وقد أكد هذا التقرير استخدام الأسلحة الكيميائية، وأظهرت كل الأدلة المتوفرة أن هذه الهجمة لا يمكن أن يكون قد ارتكبها أي طرف سوى النظام.

وفي معرض الملاحظات التي أبدتها الأمين العام، أدان بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية وأشار على وجه التحديد إلى أن قرار استخدام هذه الأسلحة "هو جريمة حرب وانتهاك خطير لبروتوكول عام ١٩٢٥ لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية وغير ذلك من قواعد القانون العرفي الدولي ذات الصلة بالموضوع".

وردا على هذا الانتهاك الخطير للقانون الدولي، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) وقرر بالإجماع أن "استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين". وأصدر هذا القرار تعليمات لنظام الأسد بالامتثال لجميع جوانب قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بتدمير الأسلحة الكيميائية التي تمتلكها سوريا.

ورحب الائتلاف السوري بقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، وقد أبدينا استعدادنا لدعم كافة الجهود المبذولة للقضاء على برنامج سوريا للأسلحة الكيميائية بسبل منها بذل تعاوننا الكامل مع كل من بعثة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية والبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، في كل أنحاء الأراضي السورية المحررة.

وبعد مرور عدة سنوات على إنكار نظام الأسد وجود برنامجه للأسلحة الكيميائية وتحايله في هذا الشأن، فقد كشف لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية علنا أن لديه ٤١ مرفقا في المجموع يزعم أنها استخدمت لإنتاج أسلحة كيميائية وأحيانا لتخزين معدات التعبئة والخلط، وما كان ليكشف عن ذلك لولا أنه تعرض لتهديد التدخل العسكري من قبل أعضاء مجلس الأمن. ولا يملك العالم أي ضمانات موضوعية بأن الأسد قد كشف بالفعل عن كل المرافق السورية لإنتاج الأسلحة الكيميائية. وبالتالي، فمن الأهمية بمكان أن يظل المجتمع الدولي متيقظا لضمان الكشف عن برنامج نظام الأسد للأسلحة الكيميائية ونزع تلك الأسلحة بالكامل.

ويتعين على مجلس الأمن، بوجه خاص، أن يكفل امتثال نظام الأسد بالكامل وعلى نحو شفاف للإجراءات التي توصل القيام بها البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، كما يتعين عليه التحقق من ذلك. ومما لا يزال يبعث على القلق أن البعثة المشتركة لم تتمكن من الوصول إلى اثنين من مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية التي كُشف عنها في سوريا، وعددها ٤١ مرفقا. وعلى نحو ما ذكره الأمين العام للأمم المتحدة، فإن نظام الأسد يتحمل المسؤولية المطلقة عن كفالة التدمير الكامل لما تمتلكه سوريا من أسلحة كيميائية ومن مرافق لإنتاجها، فضلا عن أمن جميع أفراد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأفراد الأمم المتحدة. وعلى مجلس الأمن أن يكون صارما في التحقق بشكل حازم من أن نظام الأسد يفي حقا بتلك المسؤولية.

ويجب التصدي لأي محاولة من نظام الأسد لتأخير عمل البعثة المشتركة أو عرقلته باتخاذ تدابير فورية وصارمة. ويجب تناول محاولات نظام الأسد الساعية إلى تجاهل مسؤولياته القانونية عن تدمير برنامج سوريا للأسلحة الكيميائية في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على نحو ما نص عليه مجلس الأمن في قراره ٢١١٨ (٢٠١٣). وسيكون من المهم أيضا أن تفحص البعثة المشتركة بعناية القائمة المقترحة من النظام بمتطلبات تنفيذ خطة تدميره لبرنامج سوريا للأسلحة الكيميائية. فعلى البعثة المشتركة أن ترفض توفير أية مواد قد يكون لها تطبيقات عسكرية عملية يمكن استخدامها ضد الشعب السوري.

ويشكل تدمير برنامج سوريا للأسلحة الكيميائية خطوة أولى هامة في سبيل التصدي للهجمات التي وقعت في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣. بيد أنه من الضروري الإشارة إلى أن قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) ينص على "وجوب محاسبة المسؤولين عن أي استخدام للأسلحة الكيميائية". ومع ذلك، فبعد مرور شهرين على ارتكاب إحدى أخطر جرائم الحرب في القرن الحادي والعشرين، يبقى مرتكبو هذه الهجمة في السلطة، ويواصلون ترويع المدنيين العزل من السوريين بصورة عشوائية.

وعلاوة على ذلك، يجب أن يعترف العالم بأن نزع الأسلحة الكيميائية التي يمتلكها نظام الأسد لم يحقق شيئاً يذكر في سبيل التخفيف من معاناة الشعب السوري. فمنذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، قُتل أزيد من ٢ ٨٠٠ سوري من جراء هجمات شنها النظام. وبينما ركز المجتمع الدولي جهوده على مظهر صغير من مظاهر النزاع، ظل نظام الأسد يعامل المدنيين السوريين بوحشية ويُقتلهم باستخدام أساليب الحرب التقليدية.

ويسعى نظام الأسد حالياً إلى إخضاع السوريين عن طريق تجويعهم على نطاق واسع. وأفادت وسائل الإعلام على نطاق واسع بأن قوات النظام تحاصر الأراضي الواقعة تحت سيطرة المعارضة وتضيق خناق حصارها على تلك الأراضي بغرض تجويع سكانها وقتلهم. ولا يزال أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ من السوريين محاصرين حالياً في محافظة حمص لوحدها. ويُحرم آلاف السوريين من الحصول على السلع الأساسية مثل الخبز والدواء ومياه الشرب، ومن ثم فإنهم يعانون من الاجتفاف ومن فقدان شديد للوزن ومن الإسهال، وهي حالات قد تفضي بهم إلى الموت. وتشكل هذه الأعمال انتهاكاً مباشراً لبيان رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2013/15) المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وكذلك المادة ٨ من نظام روما الأساسي.

ومجلس الأمن هو الهيئة الدولية الوحيدة التي تظل قادرة على منع هذه الانتهاكات. فعليه أن يدين نظام الأسد وأن يساعد على وقف استخدامه للتجويع كأداة للحرب، بسبل منها إصدار قرار يراد به تحسين الحالة الإنسانية في سوريا.

لقد حان الوقت لوقف النزاع في سوريا. ولن يتأتى تحقيق هذه الغاية إلا بنقل السلطات التنفيذية كاملة إلى حكومة انتقالية. ويجب على المجتمع الدولي أن يفهم أن نظام الأسد لا يمكن أن يقوم بأي دور في الانتقال إلى دولة ديمقراطية في سوريا مستقبلاً. ولن يتسنى وقف النزاع بشكل دائم في سوريا وتمهيد الطريق لعملية تشمل جميع الأطراف في سوريا قوامها المصالحة وإعادة الإعمار وتحقيق الديمقراطية إلا بتقديم ضمانات موثوقة بشأن ذهاب الأسد وإنشاء هيئة حكم انتقالية تتمتع بكامل السلطات التنفيذية.

(توقيع) نجيب غضبان

الممثل الخاص للائتلاف السوري لدى الأمم المتحدة